الممكنات المتاحة لحكومة العبادي في تنفيذ حُزَم الإصلاح السياسي والإقتصادي

أ.د سعيد مجيد دحدوح*
باحث وآكاديمي من العراق

* ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة المستنصرية

المقدمة

من المعلوم أن إدارة شؤون المجتمع عبر ما تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتحسين وتطوير نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم، تتضمن أبعاداً ثلاثة مترابطة[1]:

1. البعد السياسي: المتعلق بطبيعة السلطة وشرعية تمثيلها.
2. البعد التقني: المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.
3. البعد الإقتصادي الإجتماعي: المتعلق بطبيعة المجتمع المدني ومدى حيوته واستقلاله عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة فضلاً عن علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الاخرى، من جهة اخرى لا يمكن تصور ادارة عامة ناجحة وفاعلة من دون استقلال الادارة عن نفوذ السياسيين، ويمكن القول ان الادارة في الدولة العراقية بعد عام 2003 تحولت من دكتاتورية فردية إلى دكتاتورية الأحزاب والكتل السياسية النافذة في البرلمان والحكومة.

(1) ينظر: حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، العدد309، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص.40،41.

ان اصرار الكتل السياسية واستمرار المشروع الطائفي القومي وابعاد الخطاب الوطني اوصل البلاد إلى طريق مسدود، وقد يؤدي ذلك إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، وتهديد وحدة العراق.

لذا تتطلب عملية التغيير الجوهري أو الشامل الابتعاد كلياً عن المحاصصة أو الحكومة التوافقية التي انتجت لنا (خراب) البلد وسلبيات عميقة في بنية الدولة العراقية وفي مجمل العملية السياسية التي ظلت تعاني من الفوضى

والتخبط في كل مرافق الدولة، ويبدو ان هناك صحوة ومحاولة لتصحيح المسيرة والانقلاب ما عُد في العراق من الثوابت أو المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها.. وان الظروف والتحديات التي واجهت حكومة السيد حيدر العبادي، منها احتلال (داعش) لأكثر من ثلث ارض العراق وانخفاض أسعار النفط بنسبة (85%) من الاسعار التي كانت عليها قبل عام 2015، فضلاً عن الفساد الذي استشرى في كل مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها، الفساد الذي كان يحتمي بقوة السلطة، لان الحكومة كانت تعيق ملاحقة الفاسدين وتعيق تطبيق القانون وتعيق تنفيذ قرارات المحاكم، ومن ثم التوجه لجعل الحماية للفساد بوساطة القانون .

ان ما طرحه السيد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، حول التغيير الجوهري أو الشامل، بُنِيَ على تلك التحديات والتهديدات، أو ربما حاول السيد حيدر العبادي بالدعوى إلى الاصلاح والتغيير الجوهري أو الشامل؛ التخلص من رقبة قادة الكتل السياسية الممثلة بالحكومة، عبر وزراء يعملون لكتلهم اكثر مما يعملون بروح الفريق الواحد على اساس الشراكة الحقيقية لبناء الوطن على الرغم من الظروف غير الطبيعية التي تهدد وجوده وكيانه.

ان توفير بيئة آمنة ومستقرة أمر اساس لتحقيق اولويات الحكومة الاستراتيجية.

وان المتابعة لمعالجة السيد رئيس مجلس الوزراء في مشروعة الاصلاح قد مر بثلاث محطات يمكن ان نتناولها على الشكل الآتي:

المحطة الأولى: ـ ما طرحه رئيس مجلس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) في البرنامج الحكومي المتضمن المحاور الأساسية للأوليات الاستراتيجية والتي توزعت بين ستة محاور مثلت ـ أو هكذا نفترض ـ اسس عمل الحكومة للمدة من 2014 ـ 2018 وعلى الشكل الآتي: ـ

أولاً: ـ عراق آمن ومستقر: إذ ان توفير بيئة آمنة ومستقرة أمر اساس لتحقيق اولويات الحكومة الاستراتيجية، وهذا يتطلب بناء جيش قوي قادر على القيام بمسؤولياته بعيداً عن السياسة؛ يسانده جهد استخباري وامني يعزز أمن وسلامة المواطن وحماية موارد البلاد. وقد أقدم رئيس مجلس الوزراء العراقي على خطوة مهمة وهي إلغاء مكتب القائد العام، الذي يشرف على وزارتي الدفاع والداخلية وجميع التشكيلات الأمنية، وقد وصل عدد منتسبي هذا المكتب إلى (1500) منتسب وقد شابَ هذا المكتب الكثير من أوجه

الفساد في موضوع من أخطر الموضوعات التي تهم أمن العراق وأمن المواطن واستشراء الفساد، فيما يتعلق بالمناصب القيادية ومنح الرتب العسكرية بعد ان تعرض المناصب والرتب العسكرية والامنية من قادة الفرق والألوية وقد تصل إلى آمري الافواج ومديري الشرطة إلى البيع والشراء بأثمان باهظة جداً، والذي يشتري منصباً قيادياً مهماً في مؤسسة مسؤولة عن أمن العراق وفي يدها حياة البلاد والعباد يعرف كيف يعوض ذلك وربما بغطاء رسمي!.

لقد اصبح العدد الذي يحمل رتبة فريق في الجيش العراق ربما يفوق العدد الموجود بالجيش الامريكي، لقد تمّ منح الترقية للضباط من دون المرور بسلّم التراتبية العسكرية المعروفة، والمفارقة ان عدداً كبيراً من الضباط التابعين لوزارة الداخلية حصلوا على رتبة (فريق)، علماً ان اعلى رتبة يصل إليها الضابط في وزارة الداخلية هي رتبة لواء يرتديها من **يُعين بمنصب مدير الشرطة العام في العاصمة بغداد فقط**... فما كان امام رئيس مجلس الوزراء لمعالجة هذا الخرق إلا القيام بإلغاء هذا المكتب ولم يبق إلا على ضابط واحد يمثل صلة بينه وبين الاجهزة العسكرية والامنية.

ثانياً: ـ الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعاشي للمواطن يلبي متطلباته الاساسية في العيش الكريم عن طريق توفير خدمات صحية على وفق معايير عالمية وايصال الخدمات الاساسية من خلال تحسين نوعيتها من ماء وكهرباء وتطوير نظام الادارة المتقابلة وقد احتوى هذا المحور اكثر من سبعين فقرة مهمة وضعت للمعالجة.

ثالثاً: ـ لتشجيع التحول نحو القطاع الخاص لتوفير فرص عمل افضل وتَحَمُّل مسؤوليته تجاه المجتمع وإعادة تقسيم الادوار بين الحكومة والقطاع الخاص الذي يتطلب مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل بما يؤمن توفر مناخ استثماري مشجع لجلب رؤوس الاموال فضلاً على تعزيز الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة وتوفير البنى التحتية الضرورية لخلق مصادر اضافية للموازنة العامة للدولة وفي ذلك تفاصيل مهمة تستوجب مراجعة هذا المحور.

رابعاً: ـ زيادة انتاج النفط والغاز ولتحسين الاستدامة المالية لتعزيز الايرادات العامة وفي الوقت نفسة العمل على زيادة كميات المشتقات

النفطية المنتجة وتحسين نوعيتها بما يتلاءم والحاجات العملية، فضلاً على بناء العديد من المصافي في مناطق مختلفة والقريبة من مصادر النفط واستغلال الغاز المصاحب وتقليل الكميات المحروقة منه.

خامساً: ـ الاصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية واصلاح النظام المؤسساتي وتحسين إدائه وتبسيط اجراءات العمل، وقد احتوى هذا المحور المهم على اربعين فقرة تستوجب الاصلاح الاداري والمالي.

سادساً: ـ تنظيم العلاقات الاتحادية ـ المحلية من خلال توزيع الصلاحيات الحكومية بين الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم فضلاً على تفعيل صلاحيات المحافظات استناداً إلى ما جاء في قانون المحافظات غير المنظمة في اقليم، قانون رقم (21 لسنة 2008).

وقد إتفقت الكتل السياسية المشاركة في حكومة (الوحدة الوطنية لعام 2014) على (وثيقة الاتفاق السياسي) وعدّت ذلك قاعدة أساسية ترتكز إليها في مواجهة متطلبات المرحلة المقبلة (اي المرحلة التي تلي تشكيل الحكومة) ومن أهم المبادئ التي وردت في الوثيقة الآتي:

1 ـ تشكيل حكومة وطنية جامعة تعمل بروح الفريق الواحد على اساس الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرارات والمسؤولية التضامنية بين اطرافها.

2 ـ إلتزام الحكومة والكتل السياسية المشكلة لها ضمن السقوف المحددة بترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وبث روح السلم الأهلي في اثناء المضي قدما في مشروع المصالحة الوطنية واستكمال متطلباتها بإصدار قانون العفو العام.

3 ـ وجوب الوقوف صفاً واحداً في مكافحة الارهاب وتحرير كل الاراضي العراقية وحصر السلاح بيد الدولة وحظر أي تشكيل مسلح خارجي واعادة وانشاء صندوق خاص لهذا الغرض.

4 ـ إعادة النظر في الملف الامني ويضمن ذلك اعادة بناء القوات المسلحة ورفع كفاءتها المهنية وان تكون ممثلة لجميع مكونات الشعب العراقي فضلاً على تقنين عمل الاجهزة الامنية وجهاز المخابرات وجهاز مكافحة الارهاب بما يتفق مع (المادة 84) من الدستور العراقي لعام 2005 وقد تمّ تحديد سقف زمني لذلك (ستة اشهر) فضلاً على تطوير

تجربة الحشد الشعبي والعمل على جعلها ذات بعد وطني متقن يخدم عملية المصالحة الوطنية، وذلك بتشكيل منظومة الحرس الوطني من ابناء كل محافظة كقوة رديفة للجيش والشرطة ولهم مهام محددة ويسنّ لهذا القوة قانون خاص بها، وقد حدد لذلك سقف زمني لا يتعدى ثلاثة اشهر.

5 ـ محاربة الفساد المالي والاداري واجراء الاصلاحات اللازمة في الجهاز الاداري ومراجعة واقعية لمنظومة مكافحة الفساد وتجاوز الثغرات الموجودة فضلاً على تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية وتشكيل لجنة وزارية لتحقيق التوازن الوطني.

6 ـ الحرص على استقلال القضاء وإبعاده عن التأثيرات السياسية والطائفية والعنصرية واكمال التشريعات منها قانون المحكمة الاتحادية وقانون مجلس القضاء الاعلى.

7 ـ تعاون الحكومة مع السلطة التشريعية واستكمال تشريع القوانين التي في عهدتها وتفعيل دورها الرقابي واقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء وحسم الخلاف حول ارتباط الهيآت المستقلة فضلاً على تطوير القوانين والسياقات المتبعة في تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية من جهة وحكومة الاقليم والحكومة المحلية غير المنتظمة في اقليم من جهة اخرى، وايجاد الحلول المناسبة لمشكلة كركوك وسائر المناطق المتنازع عليها وتفعيل (المادة 142) من الدستور الخاصة بتشكيل لجنة مراجعة الدستور لإنجاز التعديلات الدستورية التي تمس الحاجة إليها وقد حددت لذلك سقفاً زمنياً.

ونعتقد ان هذه الحزمة من الاجراءات التي تنطلق بكركوك (والمادة 142) والتعديلات الدستورية ليس من السهل التقرب منها لأنها تعدّ حقوقاً مكتسبة للجميع وقد سبق ان حدد الدستور العراقي لعام 2005 في (المادة 142، اولاً)، مدة أربعة أشهر لتشكيل لجنة من أعضاء مجلس النواب لوضع توصية للتعديلات الدستورية التي يمكن إجراؤها على الدستور ولكن هذه التعديلات لم ترَ النور لحد الآن على الرغم من مرور اكثر من عشر سنوات على ذلك.

ان هذه الحزمة من الاجراءات التي تنطلق بكركوك (والمادة 142) والتعديلات الدستورية ليس من السهل التقرب منها لأنها تعدّ حقوقاً مكتسبة للجميع.

لقد اقدم رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي على اتخاذ اجراءات جريئة واستثنائية تمثلت في ترشيق الكابينة الوزارية لتقليص النفقات وإلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية (السادة نوري المالكي واياد علاوي واسامة النجفي) ونواب رئيس الوزراء وهم السادة (بهاء الاعرجي وصالح مطلك ونوري شاويس)، ثم الغاء وزارات ودمج وزارات اخرى، فضلاً على اصدر اوامر اخرى بتقليص شامل وفوري في اعداد الحمايات لكل المسؤولين بضمنهم الرئاسات الثلاث والنواب والدرجات الخاصة وفتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت اشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد وجاءت خطوة اقالة نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء على الرغم من الثقل السياسي الذي يمثله متقلدو تلك المناصب في الكتل السياسية المشاركة في الحكومة والتي تدير العملية السياسية برمتها منذ عام 2003.

المحطة الثانية: الرغبة التي اعلن عنها رئيس مجلس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) في الكلمة المتلفزة التي القاها في مساء الثلاثاء 9 / شباط/ 2016 قبل مغادرته إلى ايطاليا والمانيا لحضور مؤتمر ميونخ للأمن في اجراء تعديل وزاري وصفه بالجوهري، يضم شخصيات (تكنوقراط) واكد «اني ومن منطلق المسؤولية ومستلزمات المرحلة ادعو إلى تغيير وزاري جوهري يضم شخصيات مهنية (تكنوقراط) وقد تناول السيد حيدر العبادي جملة من القضايا المهمة ولكن الدعوة إلى التغيير الوزاري قد طغى على تلك الفقرات المهمة التي تناولها في كلمته منها الآتي:

1 ـ الانتهاء في (الامانة العامة لمجلس الوزراء ولجان متخصصة مسؤولة عن الاصلاح) من وضع معايير مهنية نموذجية لاختيار الكوادر المتقدمة لرئاسات الهيآت المستقلة ووكلاء الوزارات والمستشارين والمديرين العامين.. أي إخراج المواقع العليا في الدولة العراقية في المحاصصة السياسية والطائفية واختيار اصحاب الكفاءة والنزاهة لهذه المواقع وستصبح هذه الهيآت المستقلة والمواقع العليا في الدولة العراقية متاحة بشكل مباشر لكل من يمتلك الكفاءة ويجد في نفسه المقدرة على تحمل مسؤولياتها.

ومعالجة هذا الموضوع ليس خياراً، وضروري جداً إذ تعاني الدولة العراقية منذ قيامها في العصر الحديث من خلل بُنيوي وربما ازداد اكثر تعقيداً بعد

عام 2003 في تعيين الكوادر الادارية القيادية للدولة (المديرين العامين) وتلك المناصب تمثل عصب الحياة في ادارة الدولة العراقية وفي كل دول العالم فهي التي تمتلك أو _هكذا يفترض_ الدراية والحكمة واصدار واتخاذ القرار والإشراف وتوجيه من بمعينتهم من الاداريين ووضع الخطط والابداع في توظيف الممكن وذلك باستعمال السلطة الرسمية، فتلك المواقع القيادية تجمع بين استعمال السلطة الرسمية وبين التأثير في سلوك الآخرين، لما يمتلكونه من مؤهلات وتوظيف ذلك للوصول إلى تحقيق الاهداف المنشودة. لذا فوضع تلك المعايير مهمة لاختيار الكوادر الادارية القيادية (مدير عام فما فوق). لذا تمّ تشكيل فريق مهني حرفي في الامانة لعامة لمجلس الوزراء عمل لعدة اشهر لوضع معايير حقيقية لاختيار كوادر هذا الفريق والاستعانة بالخبرات الدولية ولا سيّما تلك الدول التي حققت نجاحات مهمة في عملية بناء الدولة ومؤسساتها والعمل مع معهد الجومة الكندي واطلع على تجارب سنغافورة وماليزا والجمهورية الاسلامية في ايران.. في ذلك، فعملية التغيير والاصلاح الجوهري يجب أن تبدأ اولا بالمديرين العامين، وهؤلاء على اصناف ثلاثة وعلى الشكل الآتي:

عملية التغيير والاصلاح الجوهري يجب أن تبدأ اولا بالمديرين العامين.

1. صنف جاء عن طريق الخدمة الطويلة في الدولة (20 ـ 30) سنة وهؤلاء ربما ليسوا من السهولة ان يهضموا التغيير والاصلاح ويعتقدوا أنهم حراس على المال العام، فلا يمكن ان يتفاعلوا مع توجهات الدولة بدعم الشباب ومنحهم السلف لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وقد يعدّونها مشاريع فاشلة، و كيف تسترد الأموال التي منحت لهم؟، وهكذا قد يتعاملون مع القطاع الخاص وربما يعدّونهم كلهم (حرامية) وفي ظل هذه العقلية لا يمكن بناء دولة عصرية.
2. هناك مناصب قيادية تم استحداثها كجبر خواطر لإرضاء هذه الكتلة أو تلك أو خلق نوع من التوازن الطائفي العرقي داخل الوزارة أو المؤسسة بما ولد (تخمة) في تلك المواقع التي يمكن ان يديرها موظف بسيط.
3. هناك قيادات ادارة تم تعيينهم على اساس المحاصصة، فعندما يتعيّن وزير من طائفة معينة، فمن اجل التوازن والمحاصصة يجب ان يعيّن وزير من مكون آخر، وقد امتدت المحاصصة واتسعت لتشمل كل الوزارات والهيآت المستقلة وهي ليست كذلك.

العمل جارٍ من اجل وضع هيكل اداري كضوء بعيد عن التفصيلات الاجتماعية اما السياسة بدءاً بوكيل الوزير إلى ما دون ذلك في السلم الوظيفي وهذا الموضوع في غاية الاهمية.

من أخطر التحديات التي تواجه الدولة العراقية وهنا علينا ان نميّز بين موظفي مترابطي العقل والفصل بينهم، ومكافحة الفساد والآخر محاكمة المفسدين.

لقد نخرت المحاصصة جسد الدولة العراقية وامتدت من الوصول وربما إلى موظف الاستعلامات والحمايات وهؤلاء لهم دور لا يستهان به في الفساد الاداري والمالي، لكونهم جزءاً من منظومة الوزارة وحاشية الوزير أو المدير العام، وكان في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ان الحمايات في الأحيان تقوم بتعين العمداء.

2 ـ **مكافحة الفساد**: وهو من أخطر التحديات التي تواجه الدولة العراقية وهنا علينا ان نميّز بين موظفي مترابطي العقل والفصل بينهم، ومكافحة الفساد والآخر محاكمة المفسدين وربما قد نجد ان مكافحة الفساد قد يتقدم على الموضوع الثاني أي ان علينا ان نحصن الدولة العراقية أمام الفساد من خلال مجموعة من الإجراءات لغلق الأبواب والنوافذ التي ينفذ منها الفساد. . . يمكن القول : إن أسوأ شيء في مكافحة الفساد، هي الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد وهي كثر؛ عندما تمسك بشخص مشهور بالفساد وعليه ملفات فساد مهمة، ولكن تجد بعد حين ان هذه القضية الجرمية عقوبتها ربما الحبس (ثلاثة اشهر) مع وقف التنفيذ.

اذن قضية مكافحة الفساد تستوجب مراجعة منظومة القوانين التي تعالج الفساد وتوفير الضمانة الحقيقة للقضاة من أجل تحصين المال العام ومراجعة كل ملفات الفساد السابقة والحالية والعمل مع منظمات دولية ومكاتب محامين دوليين من أجل استرداد المال العام الذي نهب.

قضية مكافحة الفساد تستوجب مراجعة منظومة القوانين التي تعالج الفساد وتوفير الضمانة الحقيقة للقضاة من أجل تحصين المال العام ومراجعة كل ملفات الفساد السابقة والحالية.

ويمكن القول: إن الإجراءات التي إتخذتها هيأة النزاهة على الرغم من بطء تلك الاجراءات، تستوجب الثناء، فالهيأة عازمة ان لا يبقى سارق للمال العام أو مرتشٍ خارج قضبان السجن، (كما اكّد ذلك رئيس هيأة النزاهة في لقاء خاص) وبدأت بإستعمال أساليب جديدة عبر الفرق الجوالة التي ترصد الرشوة (كما عملت مع هيأة التقاعد العامة وأمسكت

بأكثر من سبعين موظفاً يتعاطى الرشوة). كما استطاعت أن تدفع للقضاء رؤوس فساد مهمة، كما كان يعتقد أحد أن ينالهم الحساب.

3 ـ معالجة مشكلة الشركات المملوكة للدولة: وفي هذه الشركات يعمل أكثر من (500) ألف عامل، منهم اناس فاعلون في الحياة العامة، كانوا ضمن مؤسسات صناعية لها حضور وبصمة في السوق العراقية، في الصناعات العسكرية والمدنية لإنتاج (التلفاز والثلاجة والمبردة والمكيف. . . .) ولكن هذه الشركات (بعد الحصار ومن ثم الإحتلال) ربما اغلب معداتها قديمة أو غير موجودة أو نهبت وتم تفكيكها ونقلها إلى مناطق ربما داخل العراق أو إلى خارجه.

هذه الشركات اصبحت عبئاً على الدولة العراقية فرواتب العاملين فيها تأخذ على شكل سلف من (مصرف الرشيد)، إلى أن أشرف المصرفُ على الإفلاس، هناك عمل من الدولة على هؤلاء العاملين في تلك الشركات المعطلة بالتعاون مع **البنك الدولي** لتأهيل قسم كبير منهم، وادخالهم في دورات مكثفة وتعليمهم حرفاً مطلوبة في سوق العمل وتخريج أعداد مهمة منهم فنيين على مستوى عالٍ وعالمي من التأهيل، قد تحتاجهم الشركات الاستثمارية الاجنبية في الكثير من مرافقها، فبدلاً من ان تعرض على الشركات حراس وعمال خدمات في مواقع العمل، يمكن ان تعرض لهم فنيين بعد ذلك التأهيل وبرواتب عالية. أو قد يجد قسم من العاملين نفسه في القطاع الخاص افضل من الاستمرار والعمل في الدولة. علما ان أعداداً كبيرة منهم على مستوى عالٍ من التأهيل والخبرة، فعندما إحتاجت الحكومة العراقية ان **تعيد الصناعات الحربية**، وما تحتاجه المعركة مع (داعش) من عتاد ومستلزمات حربية اخرى وجدت الكثير من الكفاءات والطاقات بين هؤلاء، وبدأ العمل بتلك الصناعات وكانت النتائج باهرة.

4 ـ حول توزيع الاراضي سواء للاستثمار أم للسكن فهناك مشكلة كبيرة إذ ان وزارة واحدة ماسكة بالأرض في العراق كله، والدولة على هذا الاساس مشلولة بحجة المحافظة على املاك الدولة. تمت اعادة النظر في هذا الموضوع وتم قطع اشواط مهمة وقطف ثمارها عن قريب، فالدولة ستقوم بتوزيع الاراضي للسكن والاستثمار وربما من دون بدل أو تأخذ مبالغ بسيطة، ولكن الدولة ليس لديها اموال من اجل بناء بنى

تحتية (شوارع مبلطة، مجارٍ، ماء، كهرباء. . .) هذه الاشياء سيتحملها المواطن الذي سيحصل على ارض للسكن كاملة الخدمات مقابل (10 ـ 12) ملايين كلفة تلك الخدمات، مبلغ زهيد امام قيمة ارض فيها خدمات كاملة وهذا المشروع ـ ان طبق ربما ـ سيحدث (ثورة) في بناء مجمعات سكنية يمكن ان تساهم في حل ازمة السكن المستعصية في العراق ولا سيّما بعد فشل الاجراءات الترقيعية التي حاولت ان تعالج هذه المشكلة. وان توزيع هذه الاراضي لا يشمل فقط الموظفين في الدولة، وانما كل من يستحق ذلك في القطاع الخاص أو غيره. وهذا العمل جزء من الاصلاح التي تعمل عليه الحكومة.

5 ـ في الدولة العراقية اكثر من اربعة ملايين موظف، وحسب المعايير الدولية فالعراق قد لا يحتاج في ادارة الدولة اكثر من 600 ـ 700 ألف موظف، فالبطالة المقنعة تجدها أمامك عند أبواب محطات تعبئة الوقود وأبواب المدارس، وقد تجد في الدوائر يجتمع في غرفة واحدة اكثر من عشرة موظفين لتمشيه ربما أعمال سهلة، وهذه الأعداد الضخمة تستنزف أكثر من ثلثي الموازنة العامة، ان زيادة العاملين في الدولة يعني:

ـ زيادة حلقات الفساد.

ـ الترهل والبطالة المقنعة.

ـ تأخير المعاملات، لكثرة الحلقات التي تمرّ بها المعاملة.

هدف الدولة الآن، والتي اشتغلت عليه منذ شهر ايلول عام 2014، (كجزء من عمل الاصلاح) التوصل إلى ان هؤلاء اربعة الملايين موظف فضلاً عن العاطلين عن العمل، من الذين يسعون بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للتوظيف في القطاع العام، **كيف يجدون** انفسهم في القطاع الخاص اكثر من استمرار عملهم في الدولة أو السعي إليها، واعتقد ان العراق قد مرّ بهذه المرحلة في سبعينيات القرن الماضي، عندما ترك الكثير من العاملين في الدولة واتجهوا إلى القطاع الخاص بعد حركة الإعمار والاستثمار التي حدثت آنذاك، لان الراتب والاجور اعلى وفرص الإبداع والتطور اكثر، ويمكن ان يتم هذا عبر الاجراءات التي بدأت تتخذها الدولة كجزء من عملية الاصلاح وعلى الشكل الآتي:

1. رصد مبلغ اكثر من ستة ونصف تريلون دينار (5 مليارات) دولار لتنشيط القطاع الخاص في مجال الزراعة والصناعة والقطاع السكني، وتبني مشاريع الشباب الانتاجية، بإشراف ومتابعة خاصة من الامانة العامة في مجلس الوزراء، بحيث لا يذهب هذا المال إلى (حيتان) المال السابقين الذين استنزفوا المال العام من خلال مشاريع ربما وهمية أو مشاريع لا تتناسب مع الأموال التي حصلوا عليها بشكل مشروع أو غير مشروع. وانتجت لنا مشاريع متواضعة.

2. **تنشيط الاستثمار**: من خلال إعادة النظر بالأسلوب المتدني الذي مارسته الهيأة الوطنية للاستثمار. على الرغم من الأعداد الكبيرة من العاملين بهذه الهيأة في بغداد والمحافظات، فضلاً عن الأبنية والأموال التي بحوزتهم والسيارات والإفادات والمؤتمرات داخل وخارج العراق، ولكن حجم المشاريع لهذه الهيأة على الأرض من تأسيسها متواضع جداً، وربما عدد منهم يحركون هذه الاستثمارات مقابل حصة أو مشاركة في المشروع من الذي يُقام منها فعلاً.

في زيارة لوفد من العاملين في مكتب رئيس مجلس الوزراء مسؤول عن الإصلاح الشامل في الدولة العراقية إلى (جورجيا)،لدراسة تجربتها المميزة في مجال الاستثمار، هذا البلد قد تحول من بلد ربما (مفلس) قبل عشر سنوات إلى دولة متطورة يُشار إليها بالبنان، عبر نجاح هيأة الاستثمار الجورجية، في توظيف الاستثمارات بشكل علمي وصحيح. هذه الهيأة تستقبل المستثمر من المطار وتستمر معه إلى استكمال مشروعه، وقبل الموافقة على المشروع المزمع إقامته في جورجيا، تأخذ هذه الهيأة المشروع إلى أفضل مكاتب التشغيل في العالم لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وتدفع إلى هذه المكاتب مبالغ مهمة قد تصل إلى أكثر من (300) ألف دولار، على الرغم من امكاناتها المتواضعة، علماً أن عدد أعضاء هذه الهيأة من (الرئيس أو المدير إلى السائق إلى الموظف البسيط) لا يتعدى الـ (21) موظفاً، وبهذه الهيأة انتقلت جورجيا نقلة نوعية في المجالات الصناعية والزراعية والسياحة....

ان استيعاب تجربة جورجيا وسنغافورة وماليزيا وغير من التجارب المهمة في مجال الاستثمار العالمي، اصبحت في العراق جاهزة للتطبيق على أرض

الواقع بعد إزالة المعوقات المادية كافة أو ما يتعلق بالعقليات التي لا تستطيع أن تستوعب عملية التغيير والإصلاح بحجة المحافظة على المال العام أو غيرها من الاسباب غير المقنعة. وبذلك يمكن أن يساعد الدولة على تنشيط الاستثمار بالاستفادة من الخبرات الأجنبية، والتجارب العالمية، لمعالجة كثير من المشاكل والتحديات التي بيّنّاها عنها قبل قليل.

لا يمكن متابعة ورصد كل ما حاول فريق العمل الخاص بالإصلاح الحكومي القيام به كونه واسعاً ومتشعباً، فالجهود كانت كبيرة ومخلصة، ولكن تبقى هذا الطموح المشروع وهذه المعالجات على الورق، وأن نقلها إلى الواقع فيه وجهة نظر.

المحطة الثالثة: تمثلت بوثيقة الإصلاحات الشاملة والتعديل الوزاري ـ المعايير والآليات ـ التي قدمها رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي في آذار 2016 وفيها الآتي:

إذ أكد فيها محاولات كسر طوق الترهل عبر ستة الشهور الماضية، ومع (تحقيق نجاحات عدّة تكللّت) بتنفيذ سياسات وإجراءات مهمة ولكن هناك إشارات نقد ومطالب بتغيير منشود، ولا سيّما في خطاب المرجعية العليا، فضلاً عن المطالب المشروعة المستمرة للشعب العراقي في الإصلاح. وأكد أن الوثيقة، خلاصة تنفيذية حول عمل الحكومة وتحسين الإدارة المالية والفريق الاستشاري الطوعي، وضم ذلك عشرة ملفات، وهذه الملفات هي:

الأول: المبادئ الوزارية.

الثاني: معايير إختيار مجلس وزراء من التكنوقراط.

الثالث: نموذج الإستعراض لمجلس الوزراء.

الرابع: دور وزراء الحكومة.

الخامس: تقييم أداء الوزارات.

السادس: وثيقة معايير إختيار المرشحين للمناصب العليا.

السابع: تبسيط الإجراءات الحكومية.

الثامن: مكافحة الفساد.

التاسع: البرنامج الحكومي وحزم الإصلاحات.

العاشر: تكييف البرنامج الحكومي في ضوء هذه الوثيقة.

وفي مجال العمل المتواصل لوضع حد للفساد، فلقد تم تشكيل لجنة عليا لمتابعة محاربة الفساد وتنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات المعنية لمكافحة الفساد على وفق الأطر القانونية وتوفير جميع المستلزمات التي تساهم في نجاح مهمتهم بما في ذلك التشريعات الضرورية، لذا حدد مجلس الوزراء مراحل العمل للتعديل الوزاري على النحو الآتي:

1. تقديم الوثيقة إلى الرئاسات وعقد اجتماع للاتفاق عليها وإقرارها يوم 5/ 3/ 2016.
2. إرسال الوثيقة يوم 9/ 3/ 2016 إلى رؤساء الكتل النيابية وفعاليات المجتمع.
3. عقد اجتماع لرؤساء الكتل النيابية لمناقشة وإقرار الوثيقة.
4. قيام لجنة خبراء مستقلين بتسليم ودراسة السير الذاتية للمرشحين لإشغال المناصب الوزارية وتعتمد في إنجاز ذلك ما ورد في ملفات هذه الوثيقة.
5. يستمر عمل لجنة الخبراء لمدة عشرة أيام وتقديم تقريرها إلى رئيس مجلس الوزراء متضمناً بديلين لكل وزارة.
6. يتولى رئيس مجلس الوزراء وضع التعديل الوزاري من بين الاسماء التي ترشحها لجنة الخبراء.
7. تقديم التشكيلة المقترحة في جلسة لمجلس النواب للتصويت عليها.
8. يتبعها في اليوم ذاته جلسة أداء اليمين والتوقيع على مدونة السلوك والأداء التي يلتزم الوزراء بالعمل بموجبها.

وكانت الفقرة الثانية، بوثيقة الإصلاح، هي منهج عمل الحكومة الذي تناولناه في **المحطة الأولى** من هذا البحث، كما تبنى رئيس مجلس الوزراء حزماً إصلاحية مهمة أخرى أُضيفت إلى فقرات البرنامج الحكومي تقدم مع التعديل الوزاري المرتقب أمام مجلس النواب وسيقدم برنامجه التكميلي على أن تقترن مسؤولية الوزراء بشفافية عالية مستشهدة بالمبادئ والمعايير الواردة في ملفات الوثيقة التي تقوم على الآتي:

1. تنفيذ البرنامج الحكومي وإستكمال ما بقي من فقرات الاتفاق السياسي.

2. تبني حزم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قدمها رئيس مجلس الوزراء وأقرّها المجلس.

3. إيلاء تنشيط القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بشكل خاص والقطاعات الاقتصادية الأخرى (السياحة، والتمويل، والتأمين والتجارة والخدمات) بشكل عام اهتماما استثنائياً، ولا سيّما فيما يتعلق بدعم القطاع الخاص لأخذ موقفه الصحيح في حركة الاقتصاد العراقي.

4. تبني خارطة طريق مقترنة بتوقيتات زمنية محددة لإنجاز المهام الخاصة بالوزارة في ضوء خطة عملها إلى جانب إنجاز البرنامج الحكومي وحزم الإصلاحات.

5. إخضاع الوزارات للتقويم الشفاف دورياً بموجب نظام متابعة الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

6. يطلق رئيس مجلس الوزراء في ضوء ما ورد في الفقرة (5) تقريراً دورياً، ويعرض على مجلس النواب، فإذا ثبت عدم قدرة أي وزير في الإيفاء بالتزامه الموثق بالتوقيع على مدونة تكليفه يوصي رئيس مجلس الوزراء بإقالته.

7. كما يتضمن التقرير المحاور الأساسية الآتية (المحور الأمني)، ومحاور كثيرة في غاية الأهمية تستوجب المراجعة وقراءة بإمعان لوثيقة الاصلاحات الشامل والتغيير الوزاري.

تحديات الاصلاح والتغيير الجوهري أو الشامل:

الحديث عن الاصلاح يعني الحديث عن رؤية و إرادة وقدرة على بلوغ الهدف، والاصلاح في العراق بعد عام 2003 يخص منظومة الحكم، فالمشكلة في العراق منذ قيام الدولة الحديثة في عام 1920، والى الآن **بنيوية** بعد ان اثبتت هذه المنظومة عجزها وعدم قدرتها على الانجاز، كما ان الحديث عن الاصلاح بالآليات الموجودة التي تسير عليها الدولة العراقية، قد يكون كلاماً خارج المنطق والواقع . . . ليس المهم ان نضع برامج وخططاً للإصلاح، فهناك تجارب دولية ناجحة كثيرة ومهمة يمكن

استنساخها أو الاستعانة بها في(ماليزيا، سنغافورة الجمهورية الاسلامية في إيران....)، ولكن الأهم والاساس؛ في الوقت الذي نضع فيه رؤيتنا للإصلاح علينا ان نضع نصب اعيننا التحديات والمعوقات التي تواجه ذلك، فضلاً على التفكير بكيفية تخطي تلك التحديات والمعوقات أو تفكيكها الواحدة تلو الاخرى.

ان غياب الرؤية على مستوى القانون والإدارة والثقافة السياسية فضلاً على السلوك السياسي؛ يجعل من إصلاح المنظومة الاقتصادية والإدارية والقانونية قضية شبه مستحيلة إذا لم يتمّ إصلاح المنظومة السياسية، واصلاح هذه المنظومة لم يعد خيارا من الخيارات المطروحة، وانما ضرورة حتمية لابد من ولوجها مهما تكن التحديات أو النتائج التي تترتب على ذلك. ويبدو أن المخطط للعراق من دول الاقليم بالتعاون مع قوى سياسية فاعلة في العملية السياسية في العراق، انه لا تريد لهذا البلد ان ينهض، أي عليه ان يأكل انتاجه ويستهلكه كله اما على رواتب واجور(ميزانية تشغيلية) أو حرب وارهاب وسلاح... والباقي يستهلكه الفساد.

ان غياب الرؤية على مستوى القانون والإدارة والثقافة السياسية فضلاً على السلوك السياسي؛ يجعل من إصلاح المنظومة الاقتصادية والإدارية والقانونية قضية شبه مستحيلة إذا لم يتمّ إصلاح المنظومة السياسية.

ان وثيقة الاصلاح والتغيير الجوهري للحكومة، قد تمثل الفرصة الاخيرة، والامتحان الحقيقي للحكومة والبرلمان والكتل السياسة، امام الشعب والمرجعية التي ظلت لأشهر تنادي بالإصلاح والتغيير ورسمت خارطة طريق لذلك إلى ان(بح صوتها) فضلاً على الدعم الشعبي الموجود في الساحات في بغداد والمحافظات لدعم الاصلاح والتغيير، ولكن يبدو أن قطاعات مهمة من الطيف السياسي الحاكم ينطبق عليهم قول الشاعر:

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

ان تمرير الاصلاح عبر الكتل السياسية الماسكة للسلطة، عملية معقدة، لما تمتلكه اغلب تلك الكتل السياسية من ادوات للتعطيل وافشال المشروع والابقاء على امتيازاتها وموقعها التي رتبتهم بها العملية السياسية منذ عام 2003.

لقد تعاملت الكتل السياسية وقوى اخرى مؤثرة في العملية السياسية مع

السلطة (الحكومة الاتحادية، الوزارات، مؤسسات الاقليم الحكومات المحلية. . .) على انها (مغنم) وربما(منجم ذهب)،وتمثل ادوات السلطة بالنسبة لها كالهواء الذي تتنفس منه فلا يمكن الاستغناء عنه، وربما ستقاتل بكل الوسائل المتاحة من أجل الحفاظ على تلك الامتيازات وتلك المغانم، فهي قوى ذكية لديها القدرة على الاجهاز على المشروع،كما انها قوى شرسة مُتعَنتَة، تمثّل (لوبي) سياسياً(فاتك كاسح) متناغماً(على الرغم من الخلافات الظاهرة بين تلك القوى) ولكن كل واحد منهم يعرف ما له وما عليه، هذا (اللوبي) يمثل معظم الطيف السياسي الحاكم في العراق يرى في المحاصصة أو الحكومة (التوافقية) سبيلاً وحيداً للوجود والبقاء والاستمرار على دست الحكم والفوز في الانتخابات المقبلة لما يمتلكه من امكانات مادية ضخمة فاضت عليها من استعمال ادوات السلطة، وكأنما لسان حالهم يقول (**هكذا بدأنا وهكذا سنبقى**). فهل يعقل ان تتجرع الكتل السياسية **السم** الذي يقدمه لها رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي بأيديها في مشروعه الاصلاحي؟. وفي الوقت نفسه هل الكتل السياسية مازالت تراهن على رؤيتها الضيقة في الاصلاح والتغيير الجوهري، أو انها ادركت الامر الواقع، وستعمل على دعم الوثيقة على امل الحفاظ على حظوظها وفرصتها الاخيرة امام الشعب؟

وينبغي التأكيد هنا ان القوى المقاومة للإصلاح والتغيير السياسي وامتداداته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي مقدمتهم معظم قادة الكتل السياسية ومن يمثلهم بالسلطة هم اكثر القوى مقاومة للإصلاح والتغيير بالشكل الذي طرحة رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي.

لذا كانت مواقف الكتل السياسية متباينة وعلى الشكل الآتي:

اولا : ـ لابد من الاعتراف ان كل القوى السياسية هي مع الاصلاح والتغيير؛ وهذا ليس ايمانا واحتسابا وانما تحت ضغط المرجعية وضغط الرأي العام، ولكن هذه القوى السياسية لديها القدرة على تجويف وعرقلة الدعوة للإصلاح والتغيير، بالإعلان عن الموافقة على ذلك، ولكن ضمن **اشتراطات تعجيزية**، وضعتها للموافقة على ذلك.

ثانيا: ـ احدى الكتل تخشى من قرارات ارتجالية يتخذها رئيس مجلس الوزراء، لذا فالمقصورة الوزارية (الكابينة الوزارية) لا يمكن ان تمرر إلا برضا الكتل السياسية والموافقة عليها **اولا** ومن ثم تمريرها في البرلمان.

ثالثاً: ـ ان يكون التغيير واختيار (التكنوقراط) ضمن معايير عالمية، وان يكون الاختيار واضحا وشفافا، وان تكون هناك مسطرة واحدة ومعايير واحدة، وان يتم الاختيار من لجنة مكونة من (تكنوقراط) واصحاب تخصص تُعرَض أسماؤهم على الرأي العام، **وان يشمل كذلك رئيس مجلس الوزراء نفسه**، الذي جاء من المحاصصة.

رابعاً: ـ قوى سياسية اخرى اوعزوا تلك الخطوة (الاصلاح والتغيير) لجهة تدخل ارادات حزبية ودولية في عمل رئيس مجلس الوزراء،وانها متشائمة من الاصلاح والتغيير، وطالبت **بحل الحكومة واعلان حكومة انقاذ وطني**.

خامساً: ـ السيد مقتدى الصدر الذي جابه الاصلاحات بإعلان ورقة اصلاح جديدة أعدّها بديلة عن اصلاحات السيد العبادي معززة بخطاب تعبوي تضمن تهديدا ووعيدا بضرورة تشكيل حكومة جديدة من الوزراء (التكنوقراط) بعيدا عن الحزبية خلال مدة اقصاها (45) يوما لتنفيذ الاصلاحات وتقديم برنامج ومنهج حكومي يطبق خلال سنة .. وجاء التهديد بعبارات تتمثل بسحب الثقة من العبادي داخل البرلمان واستعمال عبارة (**شلع قلع**).

سادساً: ـ الكرد لديهم مبدأ اساس ثابت وهو أنهم مع الإصلاحات والتغيير **شريطة** أن يقدم الكرد المرشحين للوزارات بحسب المواصفات التي يحددها رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، مؤكدة «رفض الكرد قيام العبادي أو اية جهة اخرى باختيار مرشحيهم»

سابعاً: ـ كما شدد تحالف القوى العراقية الموحدة على ان الاصلاح والتغيير الجوهري

ينبغي ان يتم بالتشاور مع الكتل السياسية وعبر الإجراءات الدستورية، وان يضمن لقيادة تحالف القوى والكتلة البرلمانية الحق في ترشيح من تعتقد مناسبا على وفق المؤهلات التي يضعها رئيس مجلس الوزراء وعلى ان لا يتجاوز حصتنا.

ان السيد حيدر العبادي تكلم عن الاصلاح والتغيير اكثر مما فعل أو تباطأ كثيرا في تطبيقه، أو اراد ان يطرح نفسه على انه رجل المرحلة، ولكن في زمان غير زمانه.

وفي الختام، يبدو ان السيد حيدر العبادي تكلم عن الاصلاح والتغيير اكثر مما فعل أو تباطأ كثيرا في تطبيقه، أو اراد ان يطرح نفسه على انه رجل المرحلة، ولكن في

زمان غير زمانه، أو كما لو انه نزل إلى ساحة المعركة في الوقت غير مناسب بعد ان تجرد من اهم اسلحته، إلا وهي انسحاب المرجعية العليا من ساحة المواجهة، لتستفرد به (مافيات) المحاصصة والفساد، وربما قد يخضع أو خضع لا إرادتها.

ولكن لا بدّ من الإعتراف ان السيد رئيس مجلس الوزراء نجح في ملفات مهمة منها ادامة الانتصارات الباهرة في جبهات القتال على الرغم من السجالات التي تتسع وتشتد بين القوى والكتل السياسية، سواء فيما بينها، أم بينها وبين السيد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، كما نجح في الغاء مناصب مهمة منها نواب رئيس الجمهورية الثلاثة ونواب رئيس الوزراء وتقليص اعداد مهمة من الحمايات فضلاً على الترشيق الوزاري ودمج وزارات معينة.... إلى غير ذلك.